

الإسلام والاقتصاد

وباهمية الفكر الاقتصادي الإسلامي، فإنه ينقصنا بيان الأصول والمبادئ الاقتصادية في الإسلام بلغة العصر، وأسلوب ربطها بما يجري في هذه الحياة ... إن هذه المهمة بشقيها يعزف عنها معظم الاقتصاديين لأنهم تعوزهم الدراسة الإسلامية العميقة، كما لا يتعرض لها علماء الدين، لأنه ليس من شأنهم التخصص في الدراسة الاقتصادية الفنية، ومن هنا كان لابد لمن يتصدى لمثل تلك الموضوعات أن تكون لديه المعرفة بالثقافتين الإسلامية والاقتصادية معاً ص ١١.

صدر مؤخراً عن
سلسلة عالم المعرفة في
الكويت كتاب « الإسلام والاقتصاد »
للدكتور عبد الهادي علي النجار.



.. والمؤلف اعرفه اسماً - منذ
العام الميلادي ١٩٧٣ م، واعرف
قصة كفاحه ومدي امانته العلمية
والخلقية، وانحيازه للمنظور
الإسلامي في الاقتصاد .. وهو في هذا
الكتاب الذي ضم بين دفتيه عشرة
فصول، يقول في المقدمة : « ومع أنه
لا ينقصنا، والحمد لله، الإيمان
بعظمه الإسلام كعقيدة وشريعة،

« يعتبر الإسلام الإنسان خليفة الله في الأرض »، يقيم عليها العمران على أساس أن الغاية من خلقه هي عبادة الله، يقول الله تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة » «سورة البقرة ٣٠»، ويقول : « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » سورة الذاريات ٥٦ وينتهي الكاتب إلى

وتحت عنوان «طبيعة النشاط الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية» يقول المؤلف : «إن نشاط الإنسان اقتصادياً كان أو غير اقتصادي» - يمكن أن يتحول إلى عبارة يثاب عليها، ومن هنا يتم الربط بين الآخرة والدنيا، كما في

في المنظور الإسلامي

فضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة

القول : « فالاقتصاد في الإسلام لا يستطيع أن يقف موقف الحياد من الحاجات المتعددة، فالأنشطة المتصلة بإنتاج وبيع المشروبات الكحولية مثلاً قد تكون أنشطة مفيدة في الاقتصاد الوضعي، ولكنها لا يمكن أن تكون كذلك في ظل الإسلام بتعاليمه وقيمه التي تحرم مثل هذا النشاط مهما كان مربحاً، ذلك أن الرفاهية الانسانية لا تقاس في الإسلام بمقياس نقدي، وإنما بالموامة بين كسب النقود من مصدر حلال وإنفاقها وفقاً لتعاليم الإسلام بما يحقق مجتمع الرحمة والعدل الذي ينشره الدين الإسلامي ص ٢٢.

قوله تعالى : «أرايت الذي يكذب بالدين، فذلك الذي يدع اليتيم، ولا يحض على طعام المسكين، فتويل للمصلين، الذين هم عن صلاتهم ساهون، الذين يراعون، ويمنعون الماعون» سورة الماعون، يبين المؤلف أن «علم الاقتصاد معنى بالتوفيق بين الموارد المحدودة والحاجات الانسانية غير المحدودة»، وأن الاسلام له خط مختلف في الاقتصاد عنه في النظام الرأسمالي، الذي يأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية، وعن النظام الاشتراكي الذي يركز على الملكية الاجتماعية، وتحت عنوان «الانسان في الاسلام» يستطرد المؤلف قوله :

ولهذا رفع الإسلام قدر العمل إلى مصاف العبادات، فقال تعالى : « ... علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله » المزمّل ٢٠ [ويورد المؤلف « أن الأنبياء، وهم خلق الله، قدما رسوا العمل في حياتهم، فقد احترق آدم الزراعة، ونوح التجارة، وداود الحدادة، وإدريس الحياكة، وسليمان عمل الخوص، وزكريا التجارة، وعيسى الصباغة، ومحمد رعى الغنم والتجارة .. وكان ذلك أكبر إدانة للفكر القديم » ص ٢٧.

وفي مجالات تدخل الدولة في العمل يقدم المؤلف الإطار الإسلامي للتدخل خلال نقاط محددة :

أ - تسهيل أسباب الحياة الطبيعية للعاملين، وقد روى الإمام أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ولي لنا عملا وليس له منزل، فليتخذ منزلا، أو ليست له امرأة فليتزوج، أو ليست له دابة فليتخذ دابة، وكل ذلك بلا ريب من بيت مال المسلمين.

ب - أن جميع العقود في الإسلام لا تخضع لإرادة الطرفين

وعن « مكانة العمل في الإسلام » يخصص المؤلف الفصل الثاني، ويبدأه بتعريف للعمل في الفكر المعاصر، يقول : « العمل في الفكر المعاصر هو المجهود الإرادي الواعي الذي يستهدف فيه الإنسان إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجاته، ومن ثم فإن مجهود الحيوانات أو مجهود الإنسان لغير هذا الهدف لا يعتبر عملاً » ... وأن العمل « هو العنصر الفعال في طرق الكسب التي أباحها الإسلام، وهو الدعامة الأساسية للإنتاج وعلى قدر عمل المسلم واتساع دائرة نشاطه يكون نفعه وجزاؤه. قال تعالى : « من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحييّه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » سورة النحل ٩٧.

وعن النقلة الخطيرة والتميزة التي فعلها الإسلام للعمل أنه « قاوم بحزم ما كانت اليونان القديمة وغيرها من الأمم تطبقه، حيث اعتبرت العمل من اختصاص الأرقاء والطبقة الدنيا من البشر، وفي هذا قرر الإسلام أنه ليس للإنسان إلا ما سعى، وأن كان ميزة يحصل عليها أي فرد إنما تقاس بما قدمه من عمل صالح لربه وللناس.

وخدمها، وإنما يجوز للدولة أن تتدخل فيها لمراقبة تطبيق احكام الشرع.

ج - الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

د - الاصل ان يختار المسلم الاعمال المباحة والاعمال التي تناسبه فإذا لم يتم ذلك كان على الدولة في الاسلام أن تضع الأمور في نصابها وفي هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من استعمل رجلا على عصابة وفيهم من هو أرضى لله منه، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ».

هـ - إذا كان الناس محتاجين إلى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم، صار هذا العمل واجبا يجبرهم ولي الأمير عليه، إذا امتنعوا عنه، بعوض المثل.

و - للدولة أن تتدخل كذلك لتحديد قيمة الأجور تحديداً يمنع الظلم .. ص ٢٩ - ٣١.

وتحت عنوان « حقوق العمال في الاسلام » يقول المؤلف « العمل حق واجب وليس للمسلم أن يكسل عن أداء العمل باسم التفرغ للعبادة، أو

التوكل على الله، فإن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة. ومن ناحية أخرى، فإنه لا يحل للمسلم، وهو قوى، أن يعتمد على صدقة يُمنحها، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية لأحمد وأبي داود وابن حبان والحكم بسند صحيح عن سهل بن الحنظلية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من سأل شيئاً وعنده ما يغنيه، فإنما يستكثر من جمر جهنم، قالوا : وما يغنيه ؟ قال : قدر ما يغديه ويعشيه، ص ٣٢ وأن الاسلام يجيز استئجار غير المسلم للعمل في حالة عدم تواجد المسلم استناداً إلى أن الرسول عليه السلام «عامل يهود خيبر حيث دفع إليهم نخلها وزرعها ليعملوا بها، ص ٣٤.

كذلك لابد أن يتناسب الأجر مع العمل لأن الله سبحانه وتعالى يقول : « ولا تبخسوا الناس أشياءهم » الشعراء ١٨٣، ويروى البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فاكل ثمنه، ورجل

استاجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره..

وهناك حقوق أخرى للعمل في الإسلام أوردتها المؤلف على الوجه التالي :-

- ١ - ألا يقل أجر الأجير الذي يقيم مع صاحب العمل عن كفايته من الطعام والثياب.
- ٢ - ألا يقل مستوى الطعام والثياب من ناحية الجودة عن المستوى الذي يعيش فيه صاحب العمل.
- ٣ - للأجير أن يجلب الثراء لنفسه لقاء ما يقوم به من عمل.
- ٤ - مراعاة التيسير في العمل على العامل وعدم إرهاقه بما فوق الطاقة ص ٣٦ - ٣٧.

كل ذلك تطبيقاً لما رواه أحمد والشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي ذر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إخوانكم خولكم، جعلهم الله فتنه تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه، ولا يكلفه ما يغلبه، فإن كلفه ما يغلبه فليعنه».

وفي مقابل الحقوق لابد أن تكون هناك الواجبات، ولقد حدد الإسلام واجبات العامل في :

- ١ - الأمانة .. «من غشنا ليس منا» الحديث
- ٢ - الاتقان ويسرى البيهقي في شعب الإيمان بسند حسن عن كليب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله تعالى يحب من العامل إذا عمل أن يحسن.
- ٣ - الوفاء بالعقود : «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ...» سورة المائدة (١).

وفي حقوق المرأة وواجباتها في الإسلام يقول المؤلف : «وفي أواخر القرن السادس الميلادي جاء الإسلام وعالج مشكلة المرأة بحزم وإيمان، وأعلن مايلي :

- كامل إنسانية وكرامة المرأة إلى جانب إنسانية وكرامة الرجل..
- كامل أهلية المرأة للحقوق والاستقلال مثل أهلية الرجل واستقلاله من غير فرق بينهما.
- كامل مسؤولية المرأة إلى جانب كامل مسؤولية الرجل.
- وفي هذا انتقل الإسلام بوضع المرأة

من العدم إلى الوجود ومن الشك إلى اليقين، ومن المهانة إلى الكرامة.

ثم ينهي المؤلف الفصل الثاني بكلمة عن أسباب التخلف في العالم الإسلامي المعاصر، ويرجع ذلك إلى أسباب خارجية وأسباب داخلية أهمها تمزق العالم الإسلامي إلى دويلات ودول، واقتسام بعضها بين الكتلتين الشرقية والغربية والتخطيط لإخراجها من دائرة الإسلام إلى الدائرة العلمانية، والانقلابات العسكرية وتفشي الأمية وإهمال الدراسات العلمية وانعدام التخطيط وعدم توافر وسائل البحث العلمي وقيادة العاجزين للمؤسسات العلمية والتبعية للدول الكبرى وغياب التطبيق الصحيح للإسلام كمفيدة وكمنهج للحياة وانتقاد الأخوة الإسلامية والشعوره بالانهزام والتخلف والضعف واستجداء العلم والفنون من الخارج. ص ٥١ - ٥٤.

وعن "الملكية الفردية وملكية الدولة" يخصص المؤلف الفصل الثالث من الكتاب، ويقرر أن مسألة الملكية وما يترتب عليها هي التي تميز نظاما اقتصاديا عن نظام آخر. "وأن الإسلام أقر الملكية الخاصة وأخذ بها، وبنى

كثيراً من أحكامه على الاعتراف بها والتشجيع عليها، وأنها على قسمين : عامة وناقصة، وتتضمن الملكية العامة ملكية الرقبة والمنفعة معاً، أما الملكية الناقصة فتتضمن ملكية المنفعة وحدها أو ملكية الرقبة وحدها" ص ٥٨ وأن "الأصل في الملكية أنها لغير الأفراد والمجتمعات معاً ينتفعون بها على نحو مارسه الله، ومن ثم فإنها إذا ألت المطامع بالملكية الفردية إلى الضرر لزم أن تتدخل الدولة الإسلامية لإقرار كل أمر في مكانه من شرع الله :

- ١ - فللدولة أن تبطل الملكية الفردية إذا أضر صاحبها على الضرر.
- ٢ - ويمكن للملكية الفردية أن تبقى كما هي مع تمكن الجار من الانتفاع بها انتفاعاً لا يضر بالملك حتى ولو عارض في ذلك.
- ٣ - وقد تنقل الدولة الملكية الفردية إليها، وهذا هو التأميم. ص ٦٣ - ٦٤.

ويقول المؤلف : إن التأميم بمعنى تحويل الملكية الفردية إلى ملكية عامة للدولة لا يعرفه الإسلام - وإنما يمكن للدولة الإسلامية أن تلجأ إلى التأميم في حالات معينة بشروط وقيد هي :

أولاً : أرض الحمى :-

ويقصد بها حماية المرفق العام من أن يملكه الأفراد أو يتداوله ذوو المأرب، فيقوم ولي الأمر بتخصيص جزء من الأرض لينتفع بها المسلمون عامة، وبذلك تصبح هذه الأرض مملوكة ملكية عامة، ولا يجوز أن تصبح محلاً للملكية الخاصة. وقد حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكاناً قريباً من المدينة اسمه النقيع، وجعله لخير المسلمين من المهاجرين والأنصار للغزو في سبيل الله". ص ٦٤ - ٦٥

ثانياً : الأراضي الزراعية المفتوحة :

فعندما تم فتح العراق والشام طلب المحاربون قسمة أراضي هذه البلاد تطبيقاً لحكم الغنائم، ورأى أمير المؤمنين عمر أن هذه الأراضي لا تأخذ حكم الغنائم، وبالتالي لا توزع على المحاربين، وإنما تبقى بأيدي أهلها يملكون المنفعة في نظير خراج، ولا يملكون الرقبة، وتكون الأرض للامة أي لجماعة المسلمين". ص ٦٦

وفي الفصل الرابع يتحدث المؤلف عن "التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل" وفيه يقرر : "أنه لا بد أن تكون العملية في الاسلام متكاملة ذاتياً من

حيث الشكل والمضمون، بمعنى :

- ١ - أن يقع الشيء المنتج في دائرة الحلال.
- ٢ - أن يكون إطار تنظيم عملية الإنتاج منسجماً مع دائرة الحلال.
- ٣ - أن تكون وسيلة توظيف عناصر الانتاج، كالتسويل والاجور منسجمة كذلك مع دائرة الحلال ص ٦٩.

وأن التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي فرض على الفرد والدولة والمجتمع" وفي هذا يقول الله تعالى : "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها، وكلوا من رزقه وإليه النشور" سورة الملك ٦٥ ص ٧٢.

وفي الفصل الخامس، وعنوانه "الثروة والمعاملات الربوية في الاسلام" - يقول المؤلف "الربا لغة هو الزيادة، ومنه قوله تعالى : فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت" سورة فصلت ٣٩ أي علت وارتفعت، أما اصطلاحاً فهو زيادة أحد البدلين المتجانسين من غير أن يقابل هذه الزيادة عوض، وقد جاء حكم الاسلام القاطع في تحريم الربا في قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا

إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله، وإن تبتم فلكم رموس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون، وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة، وإن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون، واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله، ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون» سورة البقرة الآيات ٢٧٨ - ٢٨١ .
ص ١٠٠ - ١٠١

وعن "نظام السوق أو الأثمان" يخصص المؤلف الفصل السادس، وفي الفصل السابع يتحدث عن النقود في الإسلام والفكر الإسلامي، ويبدأ بتوضيح أنواع النقود ووظيفتها وأقوال الفقهاء فيها، وهو فصل هام يمكن القارئ والباحث على حد سواء من الوعي والدراسة من أجل تأصيل نظرية إسلامية متكاملة في النقود خاصة، وقد خاض فيها الفقهاء المسلمون من أمثال: المقرئزي والإمام الغزالي وابن خلدون وابن قيم الجوزية والفتية الحنفي ابن عابدين.

وفي الفصل الثامن يتحدث المؤلف عن "الزكاة وعلاج الفقر في الإسلام" يقول: "وينظر الإسلام للفقر على أنه

خطر على العقيدة، وخطر على الأخلاق، وخطر على سلامة التفكير، وخطر على الأسرة وعلى المجتمع، وفضلاً عن ذلك فإنه يعتبر بلاء يستعاض بالله من شره، فمن عاشقة رضى الله عنها، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ: «اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار، ومن عذاب النار، وأعوذ بك من فتنة الغنى، وأعوذ بك من فتنة الفقر» رواه البخاري .
ص ١٧٢

ويستطرد المؤلف في شرح أهمية الزكاة كركن من أركان الإسلام، وأن الدافع إليها "هو أمر الله سبحانه وتعالى: "وأتوهم من مال الله الذي آتاكم" سورة النور ٢٢ قوله تعالى: "والذين في أموالهم حق معلوم، للسائل والمحروم" سورة المعارج ٢٤، ٢٥ وإن هناك اثنتين وثمانين آية من القرآن العظيم اختصت بالزكاة من مجموع ستة آلاف آية في القرآن الكريم" ص ١٧٧.

وفي الفصل التاسع يتحدث المؤلف عن "المنظور الإسلامي في التخطيط الاقتصادي" ويقول: "يجد التخطيط

الاقتصادي جذوره في الإسلام في بعض المبادئ، فإعداد العدة مثلاً وتنظيم العملية الانتاجية لتحقيق هدف معين هو من قبيل التخطيط الذي وجد في الاسلام، يقول الله تعالى : وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يُوفَّ إليكم وأنتم لا تظلمون" سورة الأنفال ٦٠

وفي الفصل العاشر ينهي المؤلف كتابه بالحديث عن "نظر الاسلام إلى تلوث البيئة" وكيف أن الاسلام حرص أشد الحرص على أن يلتزم بنظافتها وعدم تلوثها حتى تظل دائماً مكاناً مثالياً لمعيشة بني آدم وانطلاقه في ركب

الحضارة، وقبل ذلك الايمان بالواحد القهار، وهو فصل ممتع يدل على حساسية المؤلف وقدرته على استيعاب ما أنزله الله في هذا الشأن.

وبعد، فإن صدور هذا الكتاب في هذا الوقت الذي تتصارع فيه المذاهب الاقتصادية دليل على ثراء الفكر الإسلامي وحيويته، وأنه المنهج الذي يضمن سعادة الفرد والجماعة في الدنيا والآخرة.

وتبقى كلمة، إن الكتاب - رغم بعض الجفاف الذي شاب أسلوب المؤلف بسبب علميته وموضوعيته - يشكل مرجعاً هاماً لمن يريد البدء في دراسة موسعة عن الاقتصاد الاسلامي.

